

*Dirassat & Abhath*  
The Arabic Journal of Human  
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث  
المجلة العربية في العلوم الإنسانية  
والاجتماعية

*EISSN: 2253-0363*  
*ISSN : 1112-9751*

أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للتجربة  
الإندونيسية

**The Impact of Islamic Banking Finance on Economic Growth : The  
Indonesian Experience**

(1) مريم حاج عبد القادر Meryem Hadj abdelkader

(2) وفاء القرصو El korso Wafaa

1 جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، مخبر النقود و المؤسسات المالية في المغرب العربي MIFMA

hadjabdelkader3@gmail.com

2 جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، مخبر التنمية و السياسات الاقتصادية في الجزائر POLDEVA

fifikara@hotmail.fr

المؤلف المرسل: مريم حاج عبد القادر  
الإيميل: hadjabdelkader3@gmail.com

تاريخ القبول : 2020-09-12

تاريخ الاستلام : 2019-08-29

## ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل العلاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي في إندونيسيا على المدى القصير والطويل من الربع الأول لسنة 2014 إلى الربع الرابع لسنة 2018 وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، تم استخدام إجمالي التمويل الممنوح من طرف المصارف الإسلامية (IBF) وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي (GFCF) وسعر الصرف الاسمي (EXR) كمتغيرات تفسيرية، و الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي .

توصلت الدراسة إلى أنه في المدى القصير والطويل التمويل المصرفي الإسلامي أثر سلبا وبشكل ضئيل جدا على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL، إندونيسيا.

## Abstract:

In this paper, the purpose is to analyse the relationship between islamic banking development and economic growth in the case of Indonesia from Q1 : 2014 to Q4 :2018 using Auto Regressive Distributive Lags (ARDL) model. Depending on the total Islamic Bank Financing (IBF), Gross Fixed Capital Formation (GFCF) and Nominal Exchange Rate (EXR) as explanatory variables while Gross Domestic Product (GDP) was used as a measure of economic growth called the dependent variable.

The study found that in the short and long term, Islamic banking finance has negatively impacted economic growth.

key words: islamic banking, economic growth, ARDL model, Indonesia.

## 1. مقدمة:

الوسطاء الماليين أكثر أهمية من التمويل المباشر الذي يتمثل في جمع الأموال مباشرة من المقرضين في الأسواق المالية.

يعد التمويل المصرفي الإسلامي واحدا من أسرع القطاعات نموا في القطاع المصرفي العالمي و ذلك نتيجة لخصائصه المميزة، وقد زادت أهميته مؤخرا خاصة بعد صموده أمام الأزمة العالمية لسنة 2008 بالإضافة إلى تعزيز النمو

يستقطب التمويل اهتمام العديد من الاقتصاديين لارتباطه الوثيق بالنمو الاقتصادي، وقد ركزت الأبحاث في الآونة الأخيرة على العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، يرى Mishkin 2006 أن التمويل غير المباشر الذي يتمثل في أنشطة

## 1.2 العلاقة بين النظام المصرفي والنمو الاقتصادي.

من أوائل الكتاب الذين تعرضوا لهذا الموضوع هو الاقتصادي (1911) J.Shumpeter، حيث يرى أن الخدمات التي تقدمها البنوك و مؤسسات الوساطة المالية و التي تتلخص في جذب المدخرات و توجيهها و تقييم المشروعات، و تسهيل عملية التبادل، هي خدمات مهمة لدفع النمو الاقتصادي. (شكوري، 2006، الصفحات 25-26) كما يرى Shumpeter أن الخدمات التي يقدمها الوسطاء الماليين هي عوامل دفع أساسية للابتكار و النمو حيث تعمل الأنظمة المالية المتطورة على توجيه الموارد المالية إلى الاستخدام الأكثر إنتاجية، كما يعتبر أن الوسطاء الماليين (البنوك على وجه الخصوص) يحتلون مركز الصدارة في التنمية الاقتصادية. يرى Gurley و Shaw (1960) في كتاب " النقود في نظرية المال" أنه عندما يكون هناك نظام مالي متنوع و متطور يسمح بالتخصيص الكفء للموارد المالية و يؤدي إلى النمو الاقتصادي. من ناحية أخرى يرى Robinson (1952) أن التمويل لا يؤثر على النمو الاقتصادي حيث يعتبر أن التنمية المالية تتبع النمو الاقتصادي كنتيجة لزيادة الطلب على الخدمات المالية، أي عندما ينمو الاقتصاد تظهر المزيد من المؤسسات المالية و المنتجات و الخدمات المالية في الأسواق استجابة للطلب المتزايد على الخدمات المالية.

و بصفة عامة هناك اختلاف بين الاقتصاديين و الباحثين حول حجم و اتجاه العلاقة السببية بين تطور القطاع المالي و النمو الاقتصادي، و من خلال العديد من البحوث التي أجريت في هذا المجال هناك ثلاث أنواع من الاتجاهات للعلاقة بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي التي تم التوصل إليها و تتمثل فيما يلي:

1- فرضية العرض القائد: حيث تفترض هذه النظرية وجود علاقة سببية من التنمية المالية و المصرفية إلى النمو الاقتصادي و هو ما يعني خلق و تطوير المؤسسات المالية و الأسواق لزيادة المعروض من الخدمات المالية و بالتالي يؤدي إلى نمو الاقتصاد الحقيقي و هذا ما يراه (Schumpeter 1912) (Mckinnon 1973) و (King and Levine 1993).

2- فرضية الطلب التابع: تفترض وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي إلى التنمية المالية و المصرفية، فمع نمو الاقتصاد الحقيقي سيزيد الطلب على الخدمات المالية و هذا سيدفع

الاقتصادي، فالعديد من المصارف الإسلامية تفتح أبوابها في مختلف دول العالم. وفقا ل Iqbal 1997 تمارس أكثر من 100 مؤسسة مالية في أكثر من 45 دولة التمويل الإسلامي و في عام 2013 نمت إلى أكثر من 500 مؤسسة إسلامية في أكثر من 75 دولة حيث تنمو بمعدل أكثر من 15% سنويا مع دلالة على نمو ثابت في المستقبل (Lawal & Imam, 2016, p. 99) بدأت المصارف الإسلامية في إندونيسيا في بداية التسعينات وقد كان من المتوقع أن يكون لها علاقة كبيرة و مساهمة في النمو الاقتصادي للبلد فكل من التنظيم الحكومي و ارتفاع الطلب من العملاء المسلمين شجع المصارف الإسلامية في إندونيسيا أن تنمو بشكل أسرع.

انطلاقا مما سبق تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى تأثير التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في إندونيسيا ما بين 2014 و 2018 ؟

## فرضيات الدراسة:

- المصارف الإسلامية تؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في إندونيسيا.
- للمصارف الإسلامية تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في إندونيسيا.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى محاولة تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي و النمو الاقتصادي في إندونيسيا خلال الفترة (2014-2018) على أساس بيانات ربع سنوية و يتم ذلك من خلال دراسة تمويل المصارف الإسلامية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت و سعر الصرف الاسمي و تحليل أثرها على النمو الاقتصادي في المدى القصير و المدى الطويل.

منهج الدراسة: ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي عند التطرق إلى العلاقة النظرية بين التمويل المصرفي الإسلامي و النمو الاقتصادي، و ستعتمد أيضا على النماذج القياسية من أجل وصف متغيرات الدراسة و تقدير العلاقات بين المتغيرات المستقلة أي تمويل المصارف الإسلامية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت و سعر الصرف الاسمي و المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي.

## 2. المحور الأول: الإطار النظري للدراسة.

ثم فإن الثمن يدفع عاجلا و السلعة آجلا. (فليح، 2006، صفحة 331)

### 2.2.2 النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن، ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي GDP. (Shapiro, 1995, p. 429)

### 3. المحور الثاني: الدراسات السابقة.

#### 1.3. العلاقة بين النظام المالي و النمو الاقتصادي:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت اختبار العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي باستعمال بيانات تختلف باختلاف الدول و الفترات الزمنية المختارة للدراسة و من بين هذه الدراسات:

دراسة لمجاهد كترزة و غربي ناصر صلاح الدين (Medjahed & Gherbi, 2016) هدفت الدراسة إلى اختبار أثر التطور في القطاع المالي على النمو الاقتصادي ل 11 دولة من دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا خلال الفترة 1980-2012 و ذلك باستخدام نموذج بانل الديناميكي المبني على نموذج تصحيح الخطأ، توصلت الدراسة إلى أن الوساطة المالية لها تأثير سالب في الأجل القصير و الطويل على اقتصاديات دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.

دراسة ل Caldèron and Liu (2003) هدفت الدراسة إلى فحص اتجاه العلاقة السببية بين تطور القطاع المالي و النمو الاقتصادي ل 109 بلد خلال الفترة 1960-1994 و ذلك باستخدام The Geweke decomposition test توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تطور القطاع المالي و النمو الاقتصادي، كما توصلت إلى أن العمق المالي يؤثر في النمو الاقتصادي في الدول النامية بشكل أكبر منه في الدول المتقدمة.

دراسة ل Anthony (2012) هدفت إلى البحث في موضوع الفروض البنكية و الادخار في نيجيريا و أثرهما على النمو الاقتصادي باستخدام منهجية التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ بفترات الإبطاء (DL-ECM) خلال الفترة 1970-2006.

التوسع في القطاع المالي و هذا ما يراه (Gurley and Shaw 1967) و (Gold Smith 1969) و (Jung 1986).

3-فرضية السببية ثنائية الاتجاه: أي أن هناك علاقة سببية تبادلية بين التنمية المالية و المصرفية و النمو الاقتصادي و هذا ما يراه (Patrick 1966).

من جهة أخرى يجب الإشارة إلى أن هناك دراسات أخرى لم تتوصل إلى وجود أي علاقة بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي أمثال (Gries et all (2009).

### 2.2 التمويل المصرفي الإسلامي و النمو الاقتصادي:

#### 1.2.2 التمويل المصرفي الإسلامي (البنوك الإسلامية):

تعرف البنوك الإسلامية بأنها مؤسسات مالية تعمل على دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمعات الإسلامية، من خلال القيام بجميع الخدمات و الأعمال المصرفية و المالية و التجارية، و أعمال الاستثمار مباشرة، أو من خلال المشاركة، و ذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، و نبد سعر الفائدة كأساس للتعامل، و إحياء فريضة الزكاة. (عادل، 2011، صفحة 62) تتعدد أساليب و صيغ التمويل المصرفي الإسلامي و يتمثل أهمها فيما يلي:

-المضاربة: عقد بين طرفين يقدم أحدهما المال (صاحب رأس المال) للطرف الآخر (المضارب) ليعمل فيه بهدف تحقيق الربح، و يتم تقسيم الربح بنسب متفق عليها، و في حالة حدوث خسارة يتحملها صاحب المال وحده و يخسر المضارب عمله و هذا في حالة عدم ثبوت أي تقصير أو إهمال من قبل المضارب.

-المشاركة: و هي عقد بين المتشاركين في رأس المال و الربح. (ابن عابدين، 2000، صفحة 312)

-المرابحة: هي اتفاق بين مشتري لسلعة معينة و بائع لها، و بمواصفات محددة على أساس كلفة السلعة، أي ثمنها و مصاريفها، إضافة إلى هامش ربح يتفق عليه المشتري و البائع، و السلع قد يتم تسليمها في الحال أو في أجل معين، و دفع المقابل للسلعة قد يتم في الحال أو لاحقا. (فليح، 2006، صفحة 293)

-بيع السلم: و هو عقد يتم بموجبه دفع ثمن سلعة معينة في الحال على أن يتم استلام السلعة لاحقا، أي بموعد معين و من

النمو الاقتصادي إلى تطور التمويل الإسلامي مما يدعم فرضية الطلب التابع، كما توصلت إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يعتمد على التمويل الإسلامي حيث أن مساهمة القطاع المالي الإسلامي ضعيفة. قام (Abduh & Azmi, M.Azmi و M.Abduh) بدراسة العلاقات بين تنمية البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل في إندونيسيا من الربع الأول لسنة 2003 إلى الربع الثاني لسنة 2010، حيث اعتمدوا على المتغيرات التالية: إجمالي تمويل المصارف الإسلامية (IBF)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، رأس المال الثابت الإجمالي، وذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك و نماذج تصحيح الخطأ، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في المدى القصير و الطويل بين التنمية المالية الإسلامية و النمو الاقتصادي، كما توصلت إلى أن العلاقة السببية بين التمويل الإسلامي و النمو الاقتصادي في إندونيسيا ثنائية الاتجاه.

4. المحور الثالث: تحليل نظري و دراسة قياسية للعلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي و النمو الاقتصادي في إندونيسيا:

1.4. تطور النظام المصرفي الإسلامي في إندونيسيا:

بدأت الصناعة المصرفية الإسلامية في إندونيسيا عام 1992 مع إنشاء أول بنك إسلامي في جاكرتا و هو بنك معاملات إندونيسيا، وبقي البنك الإسلامي الوحيد حتى الأزمة المالية 1997 التي تعتبر إندونيسيا من أكثر المتضررين منها حيث تسببت في تدمير واسع النطاق للنظام المالي الإندونيسي. في عام 1999 و نتيجة لتأثير الأزمة المالية 1997 و كجزء من برنامج إعادة هيكلة البنوك لحكومة إندونيسيا تم دمج أربعة بنوك مملوكة للدولة (P.T Bank Dagang Negara , P.T Bank Bumi Daya, P.T Bank P.T Bank Exim, P.T Bank Bapindo) في بنك واحد و هو P.T Bank Mandiri. و في وقت لاحق تم شراء (BSB) P.T Bank Susila Bakti الذي تضرر من الأزمة المالية و ذلك تحت شرط أن BSB سوف تعمل كمؤسسة مصرفية إسلامية تحت اسم P.T Bank Syariah (BSM) Mandiri.

بعد أن أقر مجلس النواب الإندونيسي قانون المصارف الإسلامية رقم 21 عام 2008 المتعلق بالأسس القانونية للمصارف الإسلامية العديد من البنوك التقليدية حولت نوافذها

توصلت الدراسة إلى أن الادخار يعزز النمو الاقتصادي بنيجيريا كما توصلت إلى أن كل من نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص و القروض الممنوحة للقطاع العام و سعر الصرف تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي.

2.3. العلاقة بين النظام المالي الإسلامي و النمو الاقتصادي:

دراسة لـ N.Isik (2018, pp. 40-55) ISIK هدفت الدراسة إلى التحقيق في العلاقة بين الأعمال المصرفية الإسلامية و النمو الاقتصادي و الابتكار لـ 5 دول من الخليج العربي ( البحرين، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، السعودية) و ذلك باستخدام نموذج بانل المبني على اختبار جذر الوحدة و التكامل المشترك، توصلت الدراسة إلى أن الأعمال المصرفية الإسلامية و الابتكارات في الدول محل الدراسة لها علاقة ايجابية و هامة مع النمو الاقتصادي. قام (Imam و Lawal & Lawal) بتقييم مساهمة التمويل الإسلامي في نمو اقتصاد نيجيريا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية من 2012 إلى 2015 على أساس ربع سنوي حيث اعتمدوا على المتغيرات التالية: تمويل المصارف الإسلامية (IBF) الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) صافي التجارة (TRADE) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)، تم استخدام اختبار جذر الوحدة، اختبار التكامل المشترك، اختبار السببية لجرانجر، المربعات الصغرى العادية، توصل الباحثان إلى وجود ارتباط ايجابي و قوي بين تمويل المصارف الإسلامية و النمو الاقتصادي في نيجيريا، كما توصلوا إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من تمويل المصارف الإسلامية إلى النمو الاقتصادي وهذا ما يتفق مع فرضية العرض القائد. (Ali و Uddin, 2016, pp. 04-17) قاما باختبار العلاقة القصيرة و الطويلة المدى و العلاقات السببية بين تطور المصارف الإسلامية و النمو الاقتصادي في ماليزيا بين الفترتين (2006-2014) حيث اعتمدوا على المتغيرات التالية: رأس المال الثابت الإجمالي (GFCF)، تمويل المصارف الإسلامية للقطاع الخاص (IBF)، مؤشر أسعار المستهلك (CPI)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، باستخدام تقنية اختبار ARDL و نموذج تصحيح الخطأ VECM و تحليل التباين VDCs، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة أحادية الاتجاه من

2.4 دراسة قياسية للعلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي و النمو الاقتصادي في إندونيسيا من الربع الأول لسنة 2014 إلى الربع الرابع لسنة 2018:

1.2.4 منهجية الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) Auto Regressive Distributive Lags المطور من قبل (Pesaran and al (Pesaran, 2001) (2001) حيث يعتبر هذا النموذج كبديل لاختبارات التكامل المشترك المعروفة (Engle and Granger (1987), Johansen (Johansen, 1988) (Johansen & Juselius (Johansen & Juselius, 1990) و يمتاز هذا النموذج عن باقي النماذج بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية جميعها متكاملة من نفس الدرجة (0) أو (1) فالشرط الوحيد لتطبيق هذه المنهجية هو ألا تكون درجة تكامل أي من المتغيرات من الدرجة الثانية (2). كما أن نموذج (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات التخلف أو الإبطاء الزمي للحصول على أفضل النتائج، ويعتبر هذا النموذج ملائماً مع العينات التي تحتوي على عدد مشاهدات قليلة مثل دراستنا التي تستخدم عينة بها 20 مشاهدة ثلاثية (2014-2018).

و في هذا المجال قامت دراسات عديدة باستخدام هذه المنهجية منها: دراسة (Uddin and Ali (2016) و دراسة (Kassim (2016) و دراسة (Farhani et all (2012).

و بالعودة إلى الدراسات السابقة التي أجريت في هذا المجال تم اختيار المتغيرات التالية :

✓	GDP:	الناتج المحلي الإجمالي
		إندونيسيا.(المصدر International Financial Statistics)
✓	IBF:	تمويل المصارف الإسلامية.(المصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB)
✓	EXR:	سعر الصرف الاسمي.(المصدر International Financial Statistics)
✓	GFCF:	إجمالي تكوين رأس المال الثابت.(المصدر International Financial Statistics)

الإسلامية لبنك إسلامي كامل و تحويل البنوك الريفية لبنوك ريفية إسلامية تستند في عملها لمبادئ الشريعة الإسلامية. (Azmi و Abduh, 2012, صفحة 38) (البنوك الريفية هي بنوك متناهية الصغر لخدمة الأغراض التنموية في المناطق الريفية و خاصة تلك المتعلقة بالقطاع الزراعي).

في عام 2010 أصبح هناك 10 بنوك إسلامية منها ( Bank Syariah Mandiri, Bank Muamalat Indonesia, Bank Syariah Mega Indonesia, BRI Syariah, BUKOPIN Syariah, PANIN Syariah) مع 1113 فرع و 23 نافذة إسلامية في بنوك تقليدية مع 251 فرع، كما ارتفع إجمالي عدد البنوك الريفية الإسلامية بشكل كبير من 105 عام 2006 إلى 146 في جويلية 2010 (Abduh & Azmi, 2012, p. 38). و في عام 2012 أصبح هناك 1640 فرع للبنوك الإسلامية تنتشر في أنحاء البلاد، هذا التطور السريع هو نتيجة لاستراتيجيات الحكومة من خلال مخطط التنمية للمصارف الإسلامية في إندونيسيا الصادر عن البنك المركزي للخدمات المصرفية الإسلامية عام 2002، المخطط يذكر مراحل تطور العمل المصرفي الإسلامي في إندونيسيا و معلمات نجاحه مثل: (Gudarzi Farahani & Hossein, 2012, p. 8)

- وضع قاعدة قوية للتنمية المستدامة.

- تعزيز الهيكل الصناعي.

- الامتثال للمعايير الدولية للمنتجات و الخدمات المالية.

في عام 2017 أجرت مجلة The Banker مسح سنوي بخصوص التمويل الإسلامي حول العالم حيث توصلت إلى أن أحد البنوك الإسلامية بإندونيسيا (PT Bank Aceh Syariah) تصدر قائمة المصارف الإسلامية الأسرع نمواً في العالم عام 2017 بزيادة في الأصول بلغت 624.81% و ذلك نتيجة لتحويله إلى مصرف إسلامي كامل، بالإضافة إلى أن نافذتين إسلاميتين بإندونيسيا كانتا ضمن أسرع عشر نوافذ إسلامية نمواً بين البنوك عام 2017 و هما PT Bank التي احتلت المركز الثاني بمعدل نمو 36.6% و PT Bank Jawa Barat dam Bantem (BJB) التي احتلت المركز الثامن بمعدل نمو 16.75%.

فتمثل معاملات المدى القصير أما  $(\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3, \lambda_4)$  فتمثل معاملات المدى الطويل،  $\varepsilon_t$  يمثل حد الخطأ.

ستأخذ الدراسة النموذج التالي:  $GDP = f(IBF, EXR, GFCE)$

ويمكن تحديد نموذج (ARDL) كالتالي:

#### 2.2.4 النتائج التطبيقية:

▪ اختبار جذور الوحدة (Unit Root Test): يهدف هذا الاختبار إلى فحص إستقرارية السلاسل الزمنية، ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أنه سيتم الاعتماد على اختبار كل من اختبار Augmented Dickey (Dickey & Fuller, 1981) واختبار (ADF)، واختبار phillips – perron (PP)، ومن خلال الجدول رقم (2) تم قبول الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر الوحدة بالنسبة لثلاثة من متغيرات الدراسة ( $GDP, IBF, EXR$ ) أي أنها غير مستقرة عند المستوى  $I(0)$  وذلك لأن جميع احتمالات هذه المتغيرات تفوق 5%، بينما عند إجراء الفرق الأول لنفس المتغيرات السابقة نرفض الفرضية العدمية مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة عند درجة الفرق الأول  $I(1)$  وعند مستوى معنوية 5%. أما بالنسبة للمتغير ( $GFCE$ ) إجمالي تكوين رأس المال فتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص بعدم وجود جذر الوحدة وذلك لأن الاحتمال 0.0084 هو احتمال أصغر بكثير من 5%.

$$\Delta GDP_t = \delta_0 -$$

يبين النموذج (1) أن النمو الاقتصادي الممثل بالمتغير  $GDP$  يمكن تفسيره بقيمته المتباطئة (المؤخرة زمنياً)  $\Delta GDP_{t-i}$  و بالقيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة  $\Delta IBF_{t-i}$  و  $\Delta EXR_{t-i}$  و  $\Delta GFCE_{t-i}$  أما المعاملات  $(\gamma_i, \phi_i, \theta_i)$

#### الجدول (01): نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية

PP		ADF		القرار (الرتبة)	المتغيرات
الفرق الأول	عند المستوى	الفرق الأول	عند المستوى		
-5.7036 (0.0012)	-1.6484 (0.7338)	-12.6412 (0.0000)	1.8598 (1.0000)	I(1)	GDP
-3.3151 (0.0295)	-1.4563 (0.8085)	-3.3137 (0.0296)	-1.2341 (0.8730)	I(1)	IBF
-3.9587 (0.0310)	-2.3245 (0.4025)	-3.9587 (0.0310)	-2.3245 (0.4025)	I(1)	EXR
-----	-4.6220	-----	-2.6051	I(0)	GFCE

-----	(0.0084)	-----	(0.0124)		
-------	----------	-------	----------	--	--

**المصدر:** من إعداد الباحثان باستعمال مخرجات البرنامج EVIEWS 9.0 (P): الاحتمال .

بعد التأكد من شرط تطبيق منهجية (ARDL) والتمسك بفرضية  $H_0$  تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال اختبار جذر الوحدة بحيث تبين أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أي (1) أو الدرجة صفر (0) لذلك سنمر للخطوة الموالية.

تتمثل احصائية الاختبار في F-statistic و يتم اتخاذ القرار وفق المنهجية التالية: اذا كانت F-statistic أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما اذا كانت F-statistic أصغر من الحد الأدنى للحدود الحرجة فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك أما اذا كانت F-statistic تقع ما بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من طرف Pesaran and al (2001) عندئذ لا يمكن أخذ أي قرار فنحن في ما يسمى بمنطقة الشك.

■ اختبار علاقة التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bounds Test):

يهدف هذا الاختبار الى رؤية ما اذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم و هي أنه لا توجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات.

سنقوم باختبار الفرضية التالية باستعمال Wald Test أو Bounds Test :

## الجدول (02): اختبار Bounds Test .

### ARDL Bounds Test

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	K
F-statistic	8.444250	3

### Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08

1% 3.65 4.66

### المصدر: من إعداد الباحثان باستعمال مخرجات البرنامج EVIEWS 9.0

K: يمثل عدد المتغيرات المستقلة.

قيمة احصائية  $F = 8.44$  و هي أكبر من جميع حدود القيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية المقترحة من طرف Pesaran and al (2001) (10%، 5%، 2.5%، 1%) و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل بالفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل .

هنا تجدر الإشارة أنه بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 99.64%، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 99.64 % من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي.

اختبار استقرار النموذج ككل :  
 أ- اختبار وجود ارتباط ذاتي للأخطاء:  
 في هذا الصدد من المهم أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي، اذا لم يحدث ذلك فان تقديرات المعلمات لا تكون متسقة (بسبب القيم المتخلفة للمتغير التابع التي تظهر كانهدار في النموذج). ولهذا نستخدم الاختبار التالي:

#### Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.683267	Prob. F(2,4)	0.5556
Obs*R-squared	4.328878	Prob. Chi-Square(2)	0.1148

0.5556 اكبر من 0.05 و منه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء في النموذج المدروس.

#### ب- اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ:

#### Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

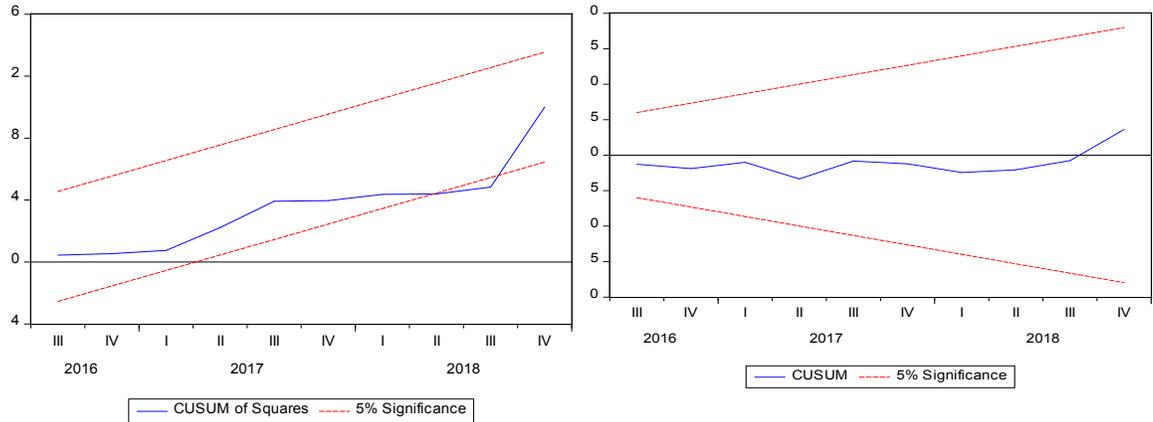
F-statistic	.3329662	Prob. F(10,6)	.43110.
Obs*R-squared	14.93228	Prob. Chi-Square(10)	0.1346
Scaled explained	1.714270	Prob. Chi-	0.9981

SS Square(10)

0.1431 و 0.1346 أكبر من 0.05 و منه نقبل فرضية عدم أي أن تباين الأخطاء متجانس، وهذا يعني أن المتغيرات مستقلة عن بعضها فلا وجود لارتباط خطي بينها.

**ت- اختبار المجموع التراكمي و مربع المجموع التراكمي CUSUM TEST و CUSUM SQUARES TEST :**  
 لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعادة CUSUM وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة Squares of CUSUM ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد.

الشكل (1): لأشكال البيانية لاختبارات كل من CUSUM و CUSUMSQ .



**المصدر:** من إعداد الباحثان باستعمال مخرجات البرنامج EViews 9.0

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و Squares of CUSUM داخل الحدود الحرجة، ويتضح من هذين الاختبارين في الشكل (1) أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين النتائج في المدى الطويل و المدى القصير، بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة CUSUM بينما في الاختبار الثاني CUSUM of Squares فنلاحظ أن النموذج أصبح غير مستقر في نهاية الفترة 2018، كما أن المتغيرات مستقرة عبر الزمن و بالتالي نموذج ARDL هو النموذج المثالي .

▪ تقدير نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة القصيرة الأجل و شكل العلاقة الطويلة الأجل لنموذج ARDL.

بالاعتماد على معايير Akaike info criterion ، Schwarz criterion ، Hannan–Quinn ثم تحديد فترات التباطؤ و تبيين أن النموذج (ARDL(2, 2, 3, 0) هو النموذج الأمثل، نتائج التقدير في المدين القصير و الطويل موضحة في الجدول التالي :

**الجدول (03): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة  $ARDL(2, 2, 3, 0)$**

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	1.608566	0.267566	6.011844	0.0010
		17346.033		
D(EXR)	1174.062328	685	0.067685	0.9482
		52609.30430	19016.550	
D(EXR(-1))	7	233	2.766501	0.0326
D(GFCF)	0.358726	0.518834	0.691408	0.5152
D(GFCF(-1))	-3.913002	0.433634	-9.023736	0.0001
D(GFCF(-2))	-1.408981	0.312251	-4.512333	0.0041
D(IBF)	-0.697308	0.274744	-2.538024	0.0442
CointEq(-1)	-1.625045	0.197699	-8.219796	0.0002

Cointeq = GDP - (-53472.1185\*EXR + 4.2998\*GFCF -  
 0.4480\*IBF +  
 259564987.5415 )

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXR	73	775	-1.831921	0.1167

GFCF	4.299763	0.497742	8.638545	0.0001
IBF	-0.448024	0.213971	-2.093852	0.0812
	259564987.	28201413		
C	54	2.69	0.920397	0.3929

### المصدر: من إعداد الباحثان باستعمال مخرجات البرنامج EVIEWS 9.0

5. تحليل النتائج:  
 إجمالي تكوين رأس المال يؤثر إيجابيا و معنويا على GDP و ذلك راجع إلى أن الفجوة الزمنية بين بداية إنشاء مشروع ما وإدخاله حيز العمل مناسبة بالإضافة إلى قصر مدة الإنشاء، بينما نلاحظ أن لتمويل المصارف الإسلامية أثر سلبي ضئيل جدا على الناتج المحلي الإجمالي في إندونيسيا على المدى الطويل و قد يعود ذلك إلى أن الصناعة المصرفية الإسلامية تعتبر حديثة نسبيا.  
 6. الخاتمة:

هناك جدل بين الباحثين و الاقتصاديين حول تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي، و قد حاولت هذه الدراسة معرفة مدى تأثير التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في إندونيسيا على المدى القصير و الطويل خلال الفترة (2014-2018) على أساس بيانات ربع سنوية، حيث توصلت إلى أن سعر الصرف يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في المدى القصير، إجمالي تكوين رأس المال الثابت يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في المدى القصير أما في المدى الطويل فيؤثر إيجابا، أما بالنسبة لتمويل المصارف الإسلامية فيؤثر سلبا و بشكل ضئيل جدا على النمو الاقتصادي في المديين القصير و الطويل.

و لعل أهم توصيات الدراسة تتمثل فيما يلي:

- ينبغي على الحكومة الإندونيسية أن تستمر في تعزيز الخدمات المصرفية الإسلامية حتى تبين أنها لصالح الاقتصاد.
- إنشاء المزيد من البنوك الإسلامية و النوافذ الإسلامية، و السماح للبنوك الإسلامية الأجنبية

يتبين من الجدول (03) أن حد تصحيح الخطأ (Error Correction Term) سالب (-1.62=CointEq(1)) و معنوي (P=0.0002) عند 1%، و هذا ما يؤكد على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة كما أن 162 بالمئة من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها تلقائيا في الأجل الطويل، و يتطلب هذا حوالي أقل من سنة (0.61=1/1.625045) للعودة للوضع التوازني الطويل الأجل.

نلاحظ من الجزء العلوي للجدول (03) الذي يظهر العلاقة القصيرة الأجل بين المتغيرات التي تم اختيارها انطلاقا من الدراسات السابقة أن أغلب المعاملات كان معنوي عند المستوى 1% و 5%، و لقد توزعت التأثيرات بين ما هو سلبي و ما هو ايجابي، كل حسب درجة تأخيره. فنلاحظ أن سعر الصرف الاسمي EXR قد أثر على الناتج المحلي الإجمالي إيجابيا في المدى القصير و عند مختلف درجات التأخير (1،0)، إجمالي تكوين رأس المال الثابت GFCF في بداية الفترة كان تأثيره موجب و غير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي ثم عند درجات التأخير (1 و 2) أصبح تأثيره سالب و معنوي على GDP، نلاحظ أيضا من الجدول أن تمويل المصارف الإسلامية في بداية الفترة IBF كان لها تأثير سالب و معنوي على الناتج المحلي الإجمالي.

الجزء السفلي من الجدول (03) يظهر تقدير العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرات التي تم اختيارها انطلاقا من الدراسات السابقة و من النظرية الاقتصادية حيث كان بعضها موجب و البعض الآخر سالب كما نلاحظ أن بعضها كان معنوي و الآخر غير معنوي. يتضح من الجدول أن سعر الصرف الاسمي يؤثر سلبيا و غير معنويا على الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل،

- Johansen, S. (1988). Statistical and hypothesis Testing of Cointegration Vectors. *Journal of Economic Dynamics and Control*, pp. 231-254.
- Johansen, S., & Juselius, K. (1990). Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration with Applications to the Demand for Money. *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, pp. 169-210.
- King, J. (2017, 11 1). The Banker's Top Islamic Financial Institution-2017. *The Banker*.
- Kuzent, S. (1958). *Economic Growth and change*. London: Heinemann educational Books.
- Lawal, I. M., & Imam, U. B. (2016). Islamic Finance and Economic Growth: Empirical Evidence from Nigeria. *Journal of Economics and Sustainable Development*, pp. 99-108.
- Lawal, I. M., & Imam, U. B. (2016). Islamic Finance and Economic Growth: Empirical Evidence from Nigeria. *Journal of Economics and Sustainable Development*, pp. 99-108.
- Medjahed, K., & Gherbi, N. S. (2016, March 10). The Effect of the Financial Sector development on Growth: The case of the MENA Countries. *ARAB ECONOMIC & BUSINESS JOURNAL*, pp. 72-85.
- Orji, A. (2012). Bank Savings and Bank Credits in Nigeria: Determinants and Impact on Economic Growth. *International Journal of Economics and Financial Issues*, pp. 372-357.
- Pesaran, M. a. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationship. *Journal of Applied Econometrics*, pp. 289-326.
- Shapiro, E. (1995). *Macro economic analysis*. Thomson learning.
- ابن عابدين م. أ. (2000). *رد المحتار على الدر المختار*. بيروت: دار المعرفة.
- خلف, ف. (2006). *التنمية و التخطيط الاقتصادي*. عمان -الأردن :-دار الجدار للكتاب.
- بالعمل في إندونيسيا بهدف تعزيز الابتكار في القطاع المصرفي الإسلامي الإندونيسي.
- قائمة المراجع:
- Abduh, M., & Azmi, M. O. (2012). Islamic banking and economic growth: the Indonesian experience. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, pp. 35-47.
- Ali, H., & Uddin, A. (2016, June 07). Does Islamic bank financing lead to economic growth? An empirical analysis for Malaysia. *Munich Personal RePEc Archive MPRA*, pp. 04-17.
- Calderon, C., & Liu, L. (2003). The direction of causality between financial development and economic growth. *Journal of Development Economics*, pp. 321-334.
- Dickey, D., & Fuller, W. (1981). The Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root. *Econometrica*, pp. 1057-1072.
- Furqani, H., & Mulyany, R. (2009). Islamic Banking and Economic Growth: Empirical Evidence from Malaysia. *Journal of Economic Cooperation and Development*, pp. 59-74.
- Gudarzi Farahani, Y. a., & Hossein, S. M. (2012). Analysis of Islamic Bank's Financing and Economic Growth: Case Study Iran and Indonesia. *Journal of Economic Cooperation and Development*, pp. 1-24.
- Hakim, A., & Akther, U. (2016, June 04). Does Islamic bank financing lead to economic growth? An empirical analysis for Malaysia. *Munich Personal RePEc Archive*.
- ISIK, N. (2018, March). Growth, Islamic Banking and Schumpeterian Vision: An Empirical Evidence from the Gulf Arab. *INTERNATIONAL JOURNAL OF ISLAMIC ECONOMICS AND FINANCE STUDIES*, pp. 40-55.

- 
- سيدي محمد شكوري. (2006). التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-. جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر.
  - عادل ع. ا. (2011). الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية -دراسة مقارنة -الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
  - فليح ح. خ. (2006). البنوك الإسلامية. عمان: عالم الكتب الحديث.